البعد السياسي للعولمة وأثره على الدولة الوطنية

Political Dimension of Globalization and its Effects on Nation-State

عمر بورنان

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، omar.bournane@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/30 تاريخ القبول: 2022/03/04 تاريخ النشر: 2022/06/20

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في الجوانب المختلفة لظاهرة العولمة من حيث الأسباب والنتائج وخاصة الجانب السياسي منها .فعلاوة على الآثار الإيجابية لهذه العولمة كالتقريب بين الشعوب، فقد كانت هناك آثار سلبية لها كالتهديد المباشر لمفهوم الدولة الوطنية بمحاولة رهن قرارها السيادي، مما يستلزم إيجاد الآليات الجديدة والفعالة من طرف الدول النامية قصد التكيف لضمان بقاءها وتفادي استغلال خيراتها من طرف الدول المتقدمة.

كلمات مفتاحية: العولمة، أسباب العولمة، نتائج العولمة، البعد السياسي، الدولة الوطنية.

Abstract:

This study tends to analyze the various aspects of globalization, in particular its effects on the political field. Globalization has positive effects as bringing peoples closer but negative ones too such as the threatening of Nation-State concept by endangering its sovereignty. Thus, developing countries have to find new efficient mechanisms to ensure their sustainability and avoiding the exploitation of their wealth by those developed ones.

Keywords: Globalization, Causes of globalization, Effects of globalization, Political dimension, Nation-State.

1. مقدمة:

تبادر إلى ذهني في بداية إنجاز هذه الورقة، السؤال الكبير و الهام الذي طرحه الزعيم البلشفي السابق لينين (1870-1924) ,Vladimir Ilitch Oulianov (dit Linin) مباشرة بعد نجاح الثورة البلشفية سنة 1917، حيث يذكر المؤرخون أنه أمام التحديات الكبيرة التي كانت تنتظر المجتمع السوفيتي الجديد تساءل آنذاك هذا الزعيم قائلا : و الآن ما لعمل؟ أو ? How to act.

أما اليوم فلا يختلف اثنان على اعتبار ظاهرة العولمة (Globalization/Mondialisation) من أهم القضايا المطروحة حاليا وبحدة على الساحة الدولية، حيث ازدادت بشأنها الدراسات والتحاليل بالنظر إلى ما تفرضه من تحديات خطيرة على مفهوم الدولة الوطنية وخاصة بعد تفكك المعسكر الشرقي وزوال الثنائية القطبية بانتصار الديمقراطية الليبرالية. وباعتبار العولمة ظاهرة جارفة شملت معظم مجالات الحياة ، فإنه من الصعوبة تناولها من جميع الجوانب في هذه الدراسة الموجزة، ولذلك سوف نحاول في هذا التحليل اقتصار معالجتها على أهم جوانبها الاقتصادية و السياسية، من خلال إبراز: مدلولها، أسبابها، أدواتها وآثارها على الدولة الوطنية، وكذلك موقفنا إزاء هذه الظاهرة التي قد تلعب بيئتنا الحضارية دورا بارزا في رسم معالمها بغرض إيجاد الحلول الممكنة لها. و عليه تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول حدود تأثير العولمة على الدول الوطنية ؟ وأهم الحلول الممكنة لمعالجة هذه الظاهرة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- تحديد أهم المفاهيم المرتبطة بالدراسة.
- أسباب العولمة.
- المؤسسات التي ساهمت في تكريس ظاهرة العولمة.
- أثر العولمة على الدولة الوطنية.
- الخاتمة.

2. تحديد المفاهيم

إن العولمة ظاهرة قديمة – جديدة ، ترجع أصولها إلى زمن الاكتشافات الجغرافية وما نتج عن ذلك من توسع تجاري قبل القرن 16م، ثم إنشاء شركات كبرى مثل شركة الهند الشرقية- الهولندية، عام 1602م، وغيرها، كمحاولة للخروج من المفهوم الضيق للقبيلة والدولة الوطنية إلى المفهوم الواسع للعالمية.[1] و في حضارتنا العربية الإسلامية نجد أن القرآن الكريم قد تناول هذا المعنى في سورة قريش

بقوله تعالى: <<لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف...>> فالشتاء كان بالترحال إلى اليمن للتجارة، وفي فصل الصيف نحو بلاد الشام لأداء نفس الغرض. ومن ثم فإنه إذا حاولنا ربط العولمة بموضوع التجارة، فلا بد أن نجد أنفسنا نغوص في الأزمنة الغابرة منذ بداية الإنسانية مع تناول مختلف المراحل التي عرفتها البشرية.

لكن ومما لا شك فيه، هو أن العولمة بمفهومها الحالي قد تبلورت أكثر منذ الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر ثم في النصف الثاني من القرن العشرين حيث ترسخت بتوسع التجارة الدولية وحرية انتقال رؤوس الأموال بعد التطور الكبير والمتسارع لنظم الإعلام والاتصال ، مع بروز التكتلات الاقتصادية في ظل التراجع المتزايد لدور الدولة الخدماتي[2] أو "دولة الرفاهية" وما نتج عن كل ذلك من ظاهرة النمطية في الإنتاج والاستهلاك على حد سواء.

أما بخصوص تعريف العولمة كمصطلح فنجد أن هناك تعاريف عديدة و متنوعة بتنوع الخلفيات السياسية و الاقتصادية للمفكرين و نظرتهم بالسلب أو الإيجاب لمفهوم العولمة، و هو ما سوف نحاول الوقوف على أهمها بما يخدم موضوع هذه الدراسة.

ففي البداية نسجل بعض التعاريف الصادرة عن المؤسسات الدولية، حيث نجد أن صندوق النقد الدولي يعرفها بكونها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول من خلال زيادة حجم السلع والخدمات وتنوعها وسرعة انتشار التكنولوجيا. أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد – U.N.C.T.A.D – فيرى أن العولمة تعبر عن المرحلة الثالثة من مراحل التدويل بعد مرحلتي التجارة الدولية والاندماج المالي والتي أصبحت سائدة في عصرنا الحالي. أما على مستوى المفكرين والباحثين نجد أن هناك من يعرفها بكونها تضاعف الروابط بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب الاقتصاد العالمي، أو هي تكامل الإنتاج والتوزيع واستخدام السلع والخدمات بين الاقتصاديات حول العالم. ويتجسد ذلك من خلال زيادة حجم الاقتصاد المتبادل بين الدول وتنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود مع تأثير القرارات والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم على الأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم الأخرى.[3] أما من جهتنا فيمكن تعريف العولمة بكونها سيطرة دول المركز المتفوقة حضاريا على دول الأطراف، من خلال تدفق السلع والخدمات والثقافات إلى الآخر من دون أي حواجز. فهي غلبة نمط خاص من ثقافة السوق الحرة، حيث نجد دول الأطراف باعتبارها دول مغلوبة، مولعة باقتداء الغالب

المتمثل في دول المركز- أو الدول الغربية – حسب التعبير الخلدوني. ومن هذا المنطلق فإن العولمة تقترب من مصطلح الغربئة (Occidentalisation) أو الأمركة بصفة خاصة، حيث تقتدي دول الجنوب بالقيم الغربية[4] . أما العولمة من المنظور الإداري أو التسييري فهي كما يقول الدكتور أحمد سيد مصطفى، هي عولمة النشاط المالي والتسويقي والإنتاجي والتكنلوجي والمعلوماتي، وهي كذلك عولمة أسواق السلع والخدمات والمال والتكنلوجيا، حيث يتعامل المسير مع عالم يتلاشى فيه تأثير مختلف الحدود والحواجز الجغرافية، السياسية، الفكرية والثقافية بفضل تقدم تكنلوجيا الاتصالات والمعلومات، [5] إذ يتم من خلال ذلك كمرحلة أولى، عولمة النمط (Mondialisation du modèle) ثم في المرحلة الثانية نمنمطة أو تنميط العالم (Modélisation du monde) ، ونعني بذلك فرض تقنيات موحدة للاستغلال و التسيير الموصوف بالعقلانية والفعالية، كوجود نمط واحد للتسيير بعلامات تجارية عالمية كما هو الحال في أرقى الفنادق العالمية مثل شيراطون و غيرها، أو مصانع المشروبات الغازية بيبسي كولا و كوكا كولا، أو محلات الوجبات السريعة المعروفة مثل: ماكدونالدز ...الخ في كل دول العالم التي تخضع بذلك لنمط موحد في التسيير ضمن إستراتيجية توحيد النمط التنموي المفروض من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، وخاصة ما يتعلق بتسيير عمليات الإنتاج و الخدمات، التمويل، التسويق، الشراء وإدارة الموارد البشرية. [6]وفي ظل هذا النمط الموحد من التسيير لا بد وأن تكون هناك مقاييس عالمية موحدة في اختيار هذا المسير و التي من أهمها ما يلي:

– التحدث بأكثر من لغة واحدة.

– سهولة الإتصال مع الأفراد من ثقافات مختلفة.

– الاطلاع والمعرفة بمختلف النصوص القانونية والسياسية التي تنظم عمل الحكومات في مختلف الدول حتى يمكن دراسة فرص الاستثمار فيها.

– احترام معتقدات الطرف الآخر وحسن التعامل معه.

– الخبرة الفنية الراقية والتكوين العالي.[7]

وعلاوة على هذه المقاييس الفعالة و التي من شأنها القضاء على ظاهرة الزبانية (Le clientélisme) ، الجهوية، المحاباة والرشوة، وهي جميعها ظواهر متفشية بكل أسف عند اختيار الإطارات المسيرة في الكثير من دول العالم الثالث، فقد أدى التخصص الدقيق الذي تعرفه فروع الإدارة الأمريكية إلى التطور الكبير والمتسارع في الممارسات الإدارية، حيث نجد أن إدارة الأفراد حسب الفكر الإداري الأمريكي تمر

حاليا بالمرحلة السادسة في الفكر والممارسات الإدارية وهي مرحلة العولمة والمعلوماتية والإتصالات التي تتميز بكونها إدارة التغيير، والمنظمات المرنة و كذلك تصغير حجم المنظمات، [8] وهنا يكمن الرهان الصعب لدول العالم الثالث في كيفية الإستفادة من جميع هذه الإيجابيات دون إلحاق الضرر بهويتها حسب المعادلة التنموية الشائكة والقائمة على التوفيق ما بين الأصالة والتحديث أو ما يسمى بالمدخل البيئي المقارن للتنمية الإدارية حسب الدكتور أحمد صقر عاشور.

3. أسباب العولمة

مما لا شك فيه أن هناك أسباب عديدة ساهمت مجتمعة في بروز و تطور ظاهرة العولمة، منها ما هي: اقتصادية – تجارية ، تكنولوجية و سياسية...الخ، إلا أن حجم و حدود هذه الدراسة تفرض علينا منهجيا التركيز على أهم هذه الجوانب بما يخدم الإجابة على إشكالية الدراسة لا غير و التي يمكن حصرها فيما يلي:

1.3 الجانب الاقتصادي

بكثير من اليقين ، و من دون أية خلفيات أيديولوجية، أشاطر بكل موضوعية الذين يعتبرون أن العامل الاقتصادي هو محرك للسياسة ، و إن كانت هذه الأخيرة تستمد قوتها من الاقتصاد و القوة العسكرية معا.و بما أن الجانب الاقتصادي يكتسي هذا الدور الكبير في حياة الأمم عامة و في العلاقات الدولية خاصة فإنه، يشكل كذلك سببا جوهريا في بروز و تطور ظاهرة العولمة ، و ذلك من خلال العناصر التالية:

أ– النمو الاقتصادي المرتفع والمتسارع الذي تم التوصل إليه في النظام الاقتصادي الرأسمالي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، مع السعي من أجل إيجاد قنوات جديدة لتصريف السلع والخدمات المنتجة والمتميزة بكونها:

– من حيث الشكل هي منتوجات معولمة يمكن استعمالها في كافة أنحاء العالم.

– من حيث التمويل نجد أنه تمويل معولم يقوم في الأساس على مؤسسات مصرفية كبرى و واسعة الإنتشار في العالم.

– من حيث التسويق، هو خاضع لمنظومة تسويقية متكاملة ذات نمط واحد من حيث الإعلان، البيع بالتقسيط .... إلخ.

– أما التأطير البشري فقد تم إنتقاؤه ضمن سياسة واحدة تميز الشركة المتعددة الجنسيات في جمع دول العالم التي توجد فيها. [9]

ب– تحرير التجارة الدولية وارتفاع عدد الدول المشاركة في المنظمة العالمية للتجارة حاليا، من خلال التحرير التدريجي للسلع والخدمات والملكية الفكرية من القيود التعريفية وغير التعريفية.

ج– ظهور التكتلات التجارية والاقتصادية التي يمكن تعريفها بكونها: مجموعة من الدول التي لديها حدود مشتركة أو غير مشتركة وتربطها اتفاقيات تجارية تفضيلية و قوية تمتلك حصة معتبرة من التجارة الدولية.[10] فمنذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين أصبح لهذه التكتلات الدور البارز في رسم السياسات الاقتصادية الدولية والحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء من خلال فرض سياسات اقتصادية على الدول الأخرى المتعاملة معها، حيث أصبحت تشكل تجمعات ضخمة بالرغم من تباين إقتصادياتها من حيث حجم النمو والتخصص، مما انجر عنه ازدياد درجة الاعتماد المتبادل (Interdépendance) في الاقتصاد العالمي بفعل تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة وكذلك التقسيم الدولي للعمل، حيث أصبحت بعض الدلول تتخصص مثلا في إنتاج المواد الأولية والفلاحة أو السلع الغذائية، ودولا أخرى متخصصة في المنتجات الصناعية. وقد أمتد هذا التخصص وتقسيم العمل ليشمل السلعة الواحدة نفسها (intra– firm) [11]وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى الترابط الدولي المتزايد داخل ما اصطلح على تسميته بالقرية الكونية.

ولقد تجسدت هذه التكتلات التي أصبحت تشكل مناخا للتكامل و الاندماج الاقتصادي إما في شكل مناطق للتجارة الحرة أو الأسواق المشتركة وغيرها من التكتلات التي من أهمها ما يلي:

– السوق الأوروبية المشتركة و ذلك منذ سنة 1958، وحاليا هي مهيكلة في شكل الإتحاد الأوروبي[12] الذي يضم حاليا 27 دولة بعد انسحاب بريطانيا.

– منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا– NAFTA – التي دخلت حيز التنفيذ منذ1 جانفي 1994 وتضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك. [13]

– منتدى التعاون الأسيوي الباسيفيكي A.P.E.C .

– مجموعة دول – ASEAN – وتضم حاليا عشرة دول و هي كل من سنغافورة، ماليزيا، إندونيسيا، تايلندا، الفلبين، بروناي دار السلام ، الفيتنام، كمبوديا، اللاوس، و ميانمار.[14]

– سوق ميركوسور –MIRCOSOR– في أمريكا اللاتينية، الذي دخل حيز التنفيذ عام 1995.

– السوق المشتركة لدول جنوب وشرق إفريقيا (COMESA) وتأسس هذا السوق عام 1993.[15]
و علاوة على هذه التكتلات الإقتصادية الهامة هناك كذلك مجموعة دول البريكس – BRIC المتكونة من خمسة دول (البرازيل، الصين ، الهند ،جنوب إفرقيا و روسيا) بالإضافة إلى إتحاد المغرب العربي –UMA– الذي يعاني جمود كبير و عدم تفعيل لمؤسساته منذ إنشاءه سنة 1989.

د– توحيد مقاييس الجودة الشاملة، فمما لا شك فيه أن المقاييس الموضوعة منذ سنة 1987 من طرف المنظمة الدولية للمواصفات القياسية (International standards organisation) أو اختصار (ISO) التي تعتبر شهادة براءة على جودة المنتوجات قد ساهمت بقسط هائل في توحيد مقاييس الإنتاج على المستوى الدولي، حيث سارعت العديد من الشركات الكبرى بما فيها الوطنية إلى التنافس من أجل الحصول على شهادة الإيزو الضامنة على جودة منتوجها ومطابقته للمواصفات الدولية بغرض تسهيل عملية تسويقه في الأسواق المحلية والدولية بصفة خاصة.حيث أنه لم يعد هدف الشركات محصورا فقط في كيفية بناء مصنعا جديدا أو التوصل إلى منتوج جيد، وإنما كذلك في كيفية إبرام عقود البيع، وتسويق المنتوج كما يقول الدكتور حازم الببلاوي.[16] وعليه فإن عملية توحيد مقاييس المنتوجات والخدمات المسوقة قد ساهم في عولمة ونمطية هذه المواصفات التي قسمتها المنظمة الدولية للمواصفات القياسية إلى مواصفات إيزو، 9001، 9002، 9003، 9004 ، وهي أقسام فرعية للإيزو 9000 الذي يحتوي على نماذج وخطوط إرشادية لضمان المواصفات القياسية بطرق مرئية، حيث تضم كل مواصفة جانب معين من مراحلة إنتاج السلعة إبتداءا من مرحلة تصميمها إلى مرحلة ما بعد البيع. [17]

2.3 الجانب التكنولوجي

لقدبرر سمحت الطفرة التكنولوجية والمعلوماتية الكبيرة التي تحققت خلال العقود القليلة الماضية بتحويل العالم إلى قرية صغيرة متشابكة تستعمل اللغة الإنجليزية في التواصل، حيث ألغيت فيها الحدود الجغرافية والحواجز الزمنية أمام الدول[18]، مما أفقد هذه الأخيرة إلى حد بعيد سلطتها البيروقراطية وسياساتها الوطنية في الرقابة على تنقل المعلومات المختلفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي للإنترنيت ومختلف قنوات الاتصال السريعة عبر الأقمار الصناعية، حيث أدى كل ذلك إلى اتساع الأسواق وسهولة التحكم في عناصر الإنتاج، وفرص الاستيراد والتصدير[19]، و من ثم أصبح على المستوى المالي مثلا من السهولة الاعتماد على شبكة الإنترنيت من أجل القيام بـ :

أ–مبيعات الأوراق المالية من الأسهم والسندات والصكوك، والأوراق التجارية والمالية الأخرى. ولعل أكبر دليل على عولمة الأسواق المالية ما يحدث عند انهيار سوق من أسواق الأوراق المالية حيث تنتقل آثاره في دقائق معدودات إلى كل الأسواق المالية الأخرى، وهو ما يؤكد عدم بقاء الأسواق المعزولة عن غيرها.

ب–العمليات البنكية والمصرفية التي تقوم بمد الشبكة، مثل دفع الالتزامات وتقديم الخدمات المصرفية للعملاء وقبول الودائع أو بطاقات الدفع، خاصة مع انتشار نظام بنوك الأوفشور (OFFSHORE) التي لديها كل الحرية المصرفية دون رقابة السلطات النقدية الوطنية. [20]حيث يتم إنشاء هذه البنوك في دول تتساهل ضريبيا ، وتدعى مجازا بـ :"الجنات الضريبية" أو Paradis Fiscaux ، و هي عادة ما تكون ملجأ للمتهربين ضريبيا و تبييض الأموال مثلما تم الكشف عنه في شهر أفريل 2016 حول ما اصطلح على تسميته إعلاميا بـ " فضيحة أوراق بنما" أو Panama Papers ، بعدما تم تسريب الأسرار المالية لعدة شخصيات نافذة في العالم من أحد مكاتب شركة المحاماة المسماة : موساك فونيسكا Mossack Fonesca التي يوجد مقرها في بنما و المختصة في تقديم الخدمات القانونية في مجال توطين الأموال في الخارج [21]و غير ذلك من الفضائح المالية.

أما على المستوى التجاري فقد أدى التطور التكنولوجي إلى انتشار التجارة الإلكترونية التي فتحت المجال واسعا أمام توسيع حجم المبادلات الدولية مع كل ما رافق ذلك من اختصار في الوقت والمسافات.

3.3 الجانب السياسي

لقد أدت العولمة إلى تغييرات هيكلية لمفهوم التنمية الاقتصادية من خلال التزايد الكبير لدور الفواعل غير الرسمية في التنمية، و ازدياد تأثير الكيانات الاقتصادية الناشئة مع تكريس مفهوم التقسيم الدولي الجديد للعمل، علاوة على التأثير الكبير و المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات على سيادة الدولة الوطنية مما جعلها أن تكون من أهم ضحايا هذه العولمة الجارفة التي دفعتها للتعجيل بالتكيف أو المواجهة ، مع كل ما يحمله ذلك من مخاطر كبيرة.

و قد أعتبر انهيار الإتحاد السوفيتي و تفكك المعسكر الشرقي سنة 1991 سببا حاسما لبداية زوال النظرة الأحادية في ممارسة الحكم بإدخال مفهوم المقاربة التشاركية من خلال تكريس المفهوم الحقيقي للديمقراطية ضمن الخصوصيات المحلية كضرورة من ضرورات التكيف لمواجهة الآثار السلبية للعولمة ، و هو ما ينطبق على دولنا العربية التي قال بشأنها الفيلسوف محمد عابد الجابري أنها تعاني من العجز

في مواصلة تحقيق استقلالها و وجودها منعزلة، فالوحدة تشكل لها ملاذا آمنا لضمان استمرارها و استقلالها فضلا عن أمنها الغذائي[22].

لقد اقتضى نظام العبودية في القرون السابقة أن يقوم العبد بخدمة سيده و يسهر على راحته، سواء بالخدمة في الفلاحة أو مناجم الحديد و الفحم أو حتى خدمته في البيت، في حين يقتضي النظام الدولي الجديد لتقسيم العمل ضرورة أن تبقى دول الجنوب جزءا مكملا للسوق الرأسمالية بغرض تصريف منتجاتها المختلفة علاوة على كونها مجالا حيويا للتموين بالمواد الأولية و الكفاءات البشرية الأقل تكلفة [23]، سواء للعمل في أوطانها ضمن إطار التحويل الخارجي للاستثمارات التي تقوم بها الشركات الكبرى -La Délocalisation - كما هو الحال في آسيا ، إفريقيا و أمريكا الجنوبية، أو بتنظيم هجرة الكفاءات و تشجيعها في إطار رسمي إلى دول الشمال.و من ثم كان من أهم نتائج العولمة على الصعيد السياسي ما يلي :

- تكريس مفهوم الهيمنة الاقتصادية و السياسية لصالح دول الاستعمار التقليدي في الشمال على حساب دول الجنوب، لكنها هذه المرة بثوب جديد من خلال التقسيم الدولي الجديد للعمل وبآليات مختلفة أبرزها حقوق الإنسان و مسألة الأقليات و غيرها.

- إن اقتداء دول العالم الثالث بالغرب في مجال الليبرالية الإقتصادية يقتضي منها أن يتم ترجمة ذلك بتخفيض نفقات الدولة في المجال الاجتماعي، ومن ثم إعادة صياغة دور الدولة [24]، و هو ما قد يعرضها و لو انتقاليا إلى هزات أمنية و سياسية كنتيجة من أهم النتائج السلبية لهذا التحول. أما الأخذ بمبدأ الديمقراطية الليبرالية فهي تعبر عن بداية جديدة لعهد من ممارسات النظام السياسي والمجتمع على حد سواء في ظل التعددية السياسية والإعلامية وسياسات جديدة لحقوق الإنسان و دور المجتمع المدني، مع كل ما يحمله ذلك من تزايد للضغوطات الخارجية قصد التدخل في الشؤون الداخلية. [25]

4. المؤسسات التي ساهمت في تكريس ظاهرة العولمة

عند تحليلنا لطبيعة المؤسسات التي ساهمت بقسط كبير في الإنتشار المذهل لظاهرة العولمة، تبين لنا أنه يمكن تحديدها في العناصر التالية:

1.4 منظمة التجارة العالمية:World Trade Organisation

قبل إعلان ظهور منظمة التجارة العالمية في اجتماع مراكش (المغرب) عام 1994 كانت عملية تسهيل التجارة الدولية تتم ضمن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية، أو ما تدعى اختصارا بـ "الجات GATT" التي تأسست عام 1947 **G**eneral **A**greement on **T**ariffs and **T**rade. وتهدف في الأساس هذه المنظمة إلى تحرير التجارة الدولية، وخاصة في المجالات التالية:

- تخفيض التعريفات بأكثر من الثلث على المنتجات الصناعية.
- الحد من دعم صادرات المنتجات الزراعية ومكافحة سياسة الإغراق بصفة عامة.
- منع التمييز ما بين موردي الخدمات الأجانب ومعاملتهم بنفس معاملة الموردين المحليين.

أما بشأن الملكية الفكرية فتنص اتفاقية المنظمة على حماية حقوق أصحاب جميع أنواع هذه الملكية ، مثل براءات الإختراع، حقوق النشر والعلامات التجارية والأسرار التجارية[26] ، حيث نجد في هذا المجال أن حماية الملكية الفكرية لصناعة بعض الأدوية، مثلا، قد تمتد إلى سنوات طويلة جدا، وهو ما يسمح للشركات أو المخابر التي اكتشفتها وصنعتها من استرجاع كامل حقوقها المالية التي قامت باستثمارها.

ولقد سعت هذه المنظمة منذ نشأتها إلى تطوير التشريعات المحلية بكل دولة وتوحيدها بما يخدم حرية التجارة، حتى أصبحت بمثابة راعية العولمة على المستوى التجاري والاقتصادي العالمي، و إن كان قد تم وصفها أحيانا بكونها أداة للدول الغنية الهادفة إلى استغلال خيرات العالم الثالث وجعله سوقا لبضائع النظام الرأسمالي، خاصة وأن تركيبة هذه المنظمة من حيث الأطراف الفاعلة فيها تكاد لا تختلف عن تركيبة مجلس الأمن من حيث سيطرة القوى الكبرى عليه، وقد تجسد ذلك بأن كل دولة بدأت تفقد سلطتها وسيادتها في مجال تنظيم التجارة عند الانضمام إلى هذه المنظمة، أو في المقابل انعزالها في حالة رفضها لهذا الانضمام. وعليه فإن الانضمام لهذه المنظمة قد أصبح من بين الأمور الضرورية [27]، حيث وجدنا في هذا الإطار أنه و إلى غاية تاريخ 30 نوفمبر 2015 أن الأغلبية الساحقة لدول العالم قد انضمت لهذه المنظمة بعدد إجمالي وصل إلى 162 دولة، في حين بلغ عدد الدول الملاحظة 22 دولة من بينها الجزائر، أفغانستان، و دولة الفاتيكان [28] ، مما يتطلب في حالة الجزائر قصد انضمامها إنجاح المفاوضات الثنائية و المتعددة الأطراف بما يخدم الاقتصاد الوطني وذلك بالعمل على حماية القطاعات الإستراتيجية كالطاقة و الفلاحة مثلا.

2.4 المؤسسات المالية الدولية

أ. **صندوق النقد الدولي** International **M**onetary **F**und: تم إنشاء هذا الصندوق تنفيذا لاتفاقيات بروتن وودز في عام 1944 Bretton Woods . والتي دخلت حيز التطبيق سنة 1945، ليكون من بين أهدافه تشجيع التعاون النقدي الدولي وتوسيع التجارة الدولية وذلك كما يلي:

- تقديم الدعم من أجل الحفاظ على استقرار أسعار الصرف في البلدان ذات العضوية.
- تقديم الدعم المالي للدول الأعضاء في شكل قروض بغرض علاج الإختلالات الظرفية المسجلة في ميزان مدفوعاتها.
- ترقية التعاون المالي الدولي، وتوسيع التجارة الدولية مع السعي من أجل القضاء على كل ما يحول دون توسعها. [29]

ومن خلال هذه الوظائف وغيرها أصبح لهذا الصندوق دورا بارزا في تسهيل نمو التجارة الدولية، والتبادل الدولي بصفة عامة ، خاصة وأنه أصبح يتدخل حتى في رسم سياسات الاقتصاد الكلية للدول التي تعاني من الأزمات ،كالحد من التضخم والعجز في الميزانية العامة من خلال ما يسمى بقروض التصحيحات الهيكلية التي من بين أهم شروط الإستفادة منها، إدخال تعديلات كبيرة في سياسة التجارة الخارجية، كإصلاح التعريفة الجمركية، وتحرير القيود على الواردات، مع تقوية الحوافز على الصادرات [30]، وذلك من خلال فرض سياسات نقدية ومالية تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام و إن كان يعاب على سياسات هذا الصندوق في دول العالم الثالث أنها تشكل مصدرا خطيرا لعدم الاستقرار الاجتماعي و عاملا مهما في تقويض مفهوم الدولة الوطنية فيها.

ب. **البنك الدولي للإنشاء والتعمير** International **B**ank for **R**econstruction and **D**evelopment: يعتبر البنك الدولي أحد الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وقد تم تأسيسه عام 1945 تنفيذا لإتفاقيات بروتن وودز السابقة الذكر. ويهدف البنك في الأساس إلى تمويل الدول الأعضاء بالقروض لمساعدتها على إعادة بناء اقتصادياتها وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة إثر الدمار والخراب الاقتصادي الذي عرفته دول أوروبا ، ليعمم بعد ذلك أكثر إلى باقي دول العالم وخاصة الدول النامية في شكل قروض ومساعدات فنية عادة ما تكون مشروطة بتشجيع مشاريع و مبادرات القطاع الخاص، [31] مع ترسيخ الفكر الليبيرالي الديمقراطي الذي تسعى

العولمة إلى تجذيره في جميع دول العالم. وفي هذا الشأن يقول الدكتور عبد الحي يحي زلوم: "كانت العولمة وليدة دراسات السلام والحرب التي تمت خلال الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد تم إيجاد هيئة الأمم المتحدة ومؤسسات بروتن وودز، ومنها صندوق النقد الدولي كأدوات لتنفيذ هذا النظام ".[32]

ج. **الشركات العالمية**

لقد فرضت هذه الشركات بمختلف أنواعها، كالشركات المتعددة الجنسيات والشركات ما فوق الوطنية سياساتها الاقتصادية على الأسواق الواسعة التي احتكرتها. فالشركات المتعددة الجنسيات (MULTI-NATIONAL CORPORATIONS) هي تلك الشركات المنتشرة على مستوى أكثر من دولة مع احتفاظها بالتخطيط والإدارة مركزيا في الدولة الأم .أما الشركات العابرة أو ما فوق الوطنية (TRANSNATIONAL CORPORATIONS) فهي تتواجد في أكثر من دولة لكن قراراتها تصنع لا مركزيا بغرض التكيف مع طبيعة السوق المحلية التي تنشط فيه[33] ،وتدعى الشركات العالمية بالشركات العنكبوتية، وهي احتكارية للعديد من الأنشطة الاقتصادية مثل شركة سوني SONY اليابانية التي علاوة على نشاطها الرئيسي، لها استثمارات كبرى في مجال الفنادق والسينما حيث تتخذ قراراتها الإستراتيجية مركزيا فيتم من خلالها إنتاج خطاب إيديولوجي معين يحفظ لها احتكاراتها المتعددة الأوجه، وبالتالي التراكم المالي من خلال تحديد نمط واحد لمنتوجها أو عولمته. وفي إطار الحفاظ على احتكاراتها الدولية وضمان سيطرتها على سوق المنافسة، عادة ما تلجأ هذه الشركات إلى إستراتيجيتين إثنين هما **إستراتيجية التحالف**، بغرض الحد من تكاليف البحث والتطوير والتنافس، مثل تحالف شركتي توشيبا وموتورولا TOSHIBA et MOTOROLA في صناعة المنتوجات الإلكترونية أو كل من تومسون THOMSON الفرنسية و"جي في سي" JVC اليابانية . أما **إستراتيجية الشراء والربح** فتهدف إلى توسيع حجم الشركة والسيطرة على الشركات الأقل حجما في مجال نفس الإنتاج أو غيره، مثل اندماج كل من شركتي أي بي أم ولوتسIBM et LOTUS في مواجهة شركة ميكروسوفت MICROSOFT ، وكذلك لجوء شركة دايو DAEWOO إلى شراء أغلبية أسهم الشركات البولندية الحكومية المختصة في إنتاج السيارات [34]أو قيام شركة إماندا سوليوشن AMANDA SOLUTIONS الأمريكية المختصة في إنتاج السجائر بشراء شركات

أخرى تعمل في مجالات غير السجائر كشركة نابسكو للبسكويت أو (GF) للأغذية ، وذلك بغرض تفادي الإفلاس الناتج عن الحملات الدعائية المناهضة للتدخين. [35]

5. أثر العولمة على الدولة الوطنية

انقسمت آراء المفكرين و الباحثين حول مدى تأثير العولمة من عدمه على الدولة الوطنية بين الرافض تماما لهذه الفكرة و بين الرأي المعاكس الذي يرى أن للعولمة دورا بارزا في بداية اضمحلال مفهوم هذه الدولة خاصة مع انتصار الليبرالية الغربية وفق تعبير فرنسيس فوكوياما في كتابه المعنون بـ نهاية التاريخ و آخر البشر. فأنصار الرأي الأول يرون بزوال مفهوم الدولة الوطنية في زمن العولمة و يتجلى ذلك حسب رأيهم على مستويين:

أ- على المستوى الداخلي للدولة نجد ازدياد دور الفواعل اللادولتية المؤثرة على اتخاذ القرار السيادي داخل هذه الدولة كتأثير المجتمع المدني على اتخاذ القرار السياسي فيها، علاوة على المدخلات الضاغطة من أجل الانفتاح نحو تبني مفهوم الديمقراطية التشاركية كبديل لسلطة الدولة الانفرادية، حيث أصبحت للعولمة آثارا واضحة على مفهوم الدولة الوطنية بإدخالها مفاهيم جديدة خارجية عنها في مجال التسيير العمومي أثرت على سلطتها التي أصبحت موزعة بين مختلف جماعات الضغط الناشطة فيها [36].

ب – أما على المستوى الخارجي فنجد التأثير الكبير للفواعل الخارجية عن الدولة ،كالشركات المتعددة الجنسيات ، المنظمات غير الحكومية و المنظمات الإرهابية ،علاوة على الهجرة غير الشرعية [37]، حيث أصبح لهذه الفواعل دور كبير في إضعاف دور الدولة و تهديد كيانها من خلال المساهمة في الحد من سلطة الدولة الوطنية ككيان له السلطة و قوة الإكراه حسب تعبير ماكس فيبر. ومن ثم فقد أصبح من الصعوبة فصل العولمة عن الديمقراطية و حقوق الإنسان و الخصوصيات الثقافية و تبني نظام تنموي نمطي معين، مما أدى إلى إضعاف و رهن استمرار كيان الدولة الوطنية.

إلا أنه ما يلاحظ على أصحاب هذا الرأي هو أن اضمحلال الدولة الوطنية لم يسجل سوى في الدول النامية بفعل استغلال مسألة التنوع العرقي و الطائفي فيها من طرف الدول المتقدمة ، في حين تعرف هذه الأخيرة ظاهرة تعميق و تجذير لمفهوم الدولة الوطنية [38] فرديا ، أو جماعيا في شكل اتحادات مغلقة فيما بينها كدول الإتحاد الأوروبي ، مما أدى بالدول النامية أن تتحول إلى سوق استهلاكية لاغير و مجالا لاستنزاف الخيرات الطبيعية و البشرية فيها وفق الإستعمار الغربي في شكله الجديد.

أما أنصار الرأي الثاني فهم المشككون في الأثر السلبي للعولمة على الدولة الوطنية والمتفائلون بمستقبلها، ودليلهم في ذلك أن هناك ارتفاع كبير لعدد الدول في العالم منذ نهاية القرن الـ 20 ،حيث ارتفع عدد هذه الدول بين سنتي 1984و2000 بـ 41 دولة إضافية في الأمم المتحدة وهي الفترة التي عرفت تطورا مذهلا في نظم الإعلام والاتصال . ومن ثم فإن الحقيقة تكمن في أنه كلما احتدم الصراع بين المؤسسات المكونة للعولمة من أجل السيطرة على أسواق العالم الثالث كلما برزت حاجة الدولة فيها للدعم و التقوية من أجل المواجهة، و عليه فالمسألة لا تكمن في تراجع قوة الدولة و إنما في زيادة حدتها [39].

ومهما اختلفت الآراء حول تأثير العولمة على مفهوم الدولة الوطنية، إلا أنه من الضروري الوقوف عند بعض الملاحظات الرئيسية التي من أبرزها ، أن الواقع الجيو–سياسي للدول يؤكد اليوم على أن مفهوم السيادة للدولة الوطنية كما رسمته اتفاقية وستفاليا سنة 1648 لم يعد له ذلك المعنى في الدول النامية حاليا. كما أن المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء في هذه الهيئة الأممية قد تآكل جراء العمليات المتكررة للتدخل الغربي في سياسات دول العالم الثالث من خلال محاولة فرض أنظمة معينة للحكم فيها عن طريق الإستعانة بالتطور الكبير لنظم الرقمنة و تكنولجيات الإعلام و الإتصال التي تحتكر صناعتها في زمن العولمة.[40] ومن ثم فإن محاولة فرض نمط معين لنظام الحكم بعيدا عن البعد البيئي الحضاري فيها ومن دون العودة إلى الذات الحضارية أدى إلى رفض المخرجات السياسية للعولمة التي ارتبطت في المخيلة العامة بالماضي الإستعماري في الدول النامية. و لذلك من الخطأ الفادح فرض نمط وحيد من أسلوب الحكم الغربي في الوقت الذي يمكن فيه الإستفادة من الثقافات الأخرى [41]

أما على مستوى الدول المتطورة أو ما تسمى بدول ما بعد الحداثة فهي اليوم حتى و إن كانت قد تجاوزت مسألة الحدود السياسية بفعل التكتلات المختلفة و الإعتماد المتبادل في الإقتصاد فيما بينها [42] فإنها مازالت تفرض أبجديات الدولة الوطنية في علاقة تكتلها مع الدول النامية متناقضة في ذلك مع أهداف العولمة التي تطمح إلى تعميمها عبر مختلف دول العالم.

6. خاتمة:

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن العولمة هي سلاح ذو حدين، فالوجه الأول يمثل فرصة سانحة مع ما يلازمها من تحديات من أجل تنمية اقتصاداتنا وعصرنة شعوبنا وتطويرها، أما الوجه الثاني

فيحتوي على مخاطر تصاحب العولمة وهي مرادفة للهيمنة بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية التي تحاول فرضها القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على الشعوب المستضعفة في العالم الثالث بصفة عامة ، حيث تعتبر هذه العولمة بمثابة هيمنة للقطب الواحد التي تزيد من إفقار الدول النامية و إخضاعها لسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات بعد القضاء على مفهوم الدولة الوطنية. ونحن من خلال هذا التحليل المتواضع نحاول ألا نقف في صف العولمة أو ضدها ولكن المهم أن نحاول خلق موقف منسجم لحماية وخدمة مصالحنا. كل ذلك يدفعنا لا محالة بألا نحاول العيش في عزلة عن غيرنا، وإنما العيش في هذا العالم المفتوح و السعي إلى مجابهته والاستفادة من إيجابياته بما يمكننا من الحفاظ على دولنا وهويتنا من جهة، والاستفادة من العولمة التي مهما كانت سلبياتها كثيرة فهي ذات فوائد مؤكدة.

7. الهوامش:

[1] Philippe Moreau Defarges, (2005), " Mondialisation économique et mondialisation Politique depuis 1945 ", Relations internationales, Paris : Vol 4 n° 124, p. 43.

[2] فضيل أبو النصر، (2001)، الإنسان العالمي: العولمة والعالمية والنظام العالمي، ط1، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام،
بيروت، ص 148-152.

[3]صقر عمر، (2001) ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ص 03-08.

[4] Philippe Moreau Defarges, Op.cit., p. 47.

[5]مصطفى أحمد سيد، (2000) ،تحديد العولمة والتخطيط الاستراتيجي، ط3، مكان النشر لا يوجد، الناشر غير موجود، ص 12.

[6]سي بي راو، (2003)، العولمة (الكونية) وأبعادها الإدارية، ترجمة عبد الحكيم أحمد حزامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 345.

[7]مصطفى أحمد سيد، المرجع السابق الذكر، ص 52.

[8]الشربيني عبد العزيز، (1998)، تطور الفكر الإداري في القرن العشرين ، نشرة فصلية تصدر عن جامعة الدول العربية،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، العدد 24، ص 03.

[9]الخضيري محمد حسن، (2000)، العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة،ص 23.

[10]المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، (1997) ، عولمة الاقتصاد والإدارة العربية في عقد التسعينات ، نشرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 57.

[11]النجار سعيد، (1991)، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية، دار الشرق، القاهرة، ص 18.

[12] http://www.strasbourg-europe.eu/pays-membres,3322,fr.html (site consulté en date du : 28-04-2016).

[13] http://www.naftanow.org/faq_en.asp#faq-1 (site consulté en date du : 28-04-2016.

[14] http://www.asean.org/asean/asean-member-states (site consulté en date du : 28-04-2016).

[15]مصطفى أحمد سيد، المرجع السابق الذكر، ص 24.

[16]المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المرجع السابق الذكر، ص 45.

[17]مصطفى أحمد سيد، المرجع السابق الذكر، ص 31-35.

[18]مراد عبد الفتاح، (دت)، شرح النصوص الانجليزية لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، ط1، الناشر غير موجود، الإسكندرية، ص 13.

[19]المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المرجع السابق الذكر، ص 284.

[20]محمد سويلم، (1997) ، الإدارة المالية في ظل الكوكبية، دار الهاني للطباعة، مكان النشر لا يوجد، ص 450.

[21] http://www.lemonde.fr/panama-papers/article/2016/04/03/chefs-d-etat-sportifs-Milliardaires-premieres-revelations-des-panama-papers-sur-le-systeme-offshore-mondial_4894816_4890278.html. (Site consulté en date du : 30-04-2016).

[22]الجابري محمد عابد، (2012)، مسألة الهوية-العروبة والإسلام، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص 63-64.

[23]نفس المرجع، ص 151.

[24]سلطح فضل الله محمد، (2000)، ،العولمة السياسية: انعكاساتها-وكيفية التعامل معها، ط1، بستان المعرفة، الإسكندرية، ص 102.

[25]نفس المرجع، ص ص 106 - 112.

[26]مراد عبد الفتاح، المرجع السابق الذكر، ص 23.

[27]المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المرجع السابق الذكر، ص 30.

[28] https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm(site consulté en date Du : 29-04-2016).

[29] Abdelkader (Djalali), Aperçu critique du système monétaire international, Entreprise Nationale du livre, Alger , 1981, P 14.

[30]النجار سعيد، المرجع السابق الذكر، ص 222.

[31]الكيالي عبد الوهاب، (1990)، موسوعة السياسة، الجزء الأول، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 323.

[32]زلوم عبد الحي يحي، (1999)، نذر العولمة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ص 5.

[33]مصطفى أحمد سيد، المرجع السابق الذكر، ص 30.

[34]نفس المرجع، ص 27-29.

[35]أبو قحف عبد السلام ، (2001) ، دراسات في إدارة الأعمال، ط1، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ص 205.

[36] Nations Unies-Assemblée Générale, '' La mondialisation est-elle une menace pour l'état- Nation'' ? pp 04-05. [En ligne]: https://www.un.org/press/fr/2001/AGEF368.doc.htm#:~:text=Pour%20lui%2C%20la%20mondialisation%20a,du%20local%20et%20du%20national%E2%80%9D. (site consulté en date du : 2021-12-15)

[37] Samy Cohen, L'État face aux défis de la mondialisation : déclin ou résistance ? [En ligne] : https://books.openedition.org/bibpompidou/708?lang=fr . (Site consulté en date du : 2021-12-16)

[38]شيخ فتيحة، (2019)، الدولة الوطنية و تغيير منظومة القيم الدولية في عصر العولمة، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 27، ص ص 16-19.

[39]غرايبة مازن ، (2005)، مستقبل الدولة الوطنية و سيادتها في ظل العولمة ، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة

باتنة 1 ، العدد 13 ، ص ص 189-187.

[40]نفس المرجع. ص 195.

[41] Nations Unies-assemblée générale, '' La mondialisation est-elle une menace pour l'état- Nation'' ? Op.cit. pp 04-05

[42] Samy Cohen, L'État face aux défis de la mondialisation : déclin ou résistance ? Op.cit.